

أن هذه حادثة، والحادث لا يقوم إلا بحادث، وهذا باطل؛ لأنه في مقابلة النص، وهو باطل بنفسه؛ فإنه لا يلزم من حدوث الفعل حدوث الفاعل.

المبحث السادس: أن العقل لا مدخل له في باب الأسماء والصفات:

لأن مدار إثبات الأسماء والصفات أو نفيها على السمع؛ فعقولنا لا تحكم على الله أبداً؛ فالمدار إذاً على السمع؛ خلافاً للأشعرية والمعتزلة والجهمية وغيرهم من أهل التعطيل، الذين جعلوا المدار في إثبات الصفات أو نفيها على العقل، فقالوا: ما اقتضى العقل إثباته؛ أثبتناه، سواء أثبتته الله لنفسه أم لا! وما اقتضى نفيه؛ نفيناه، وإن أثبتته الله! وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه؛ فأكثرهم نفاه، وقال: إن دلالة العقل إيجابية؛ فإن أوجب الصفة؛ أثبتناها، وإن لم يوجبها؛ نفيناها! ومنهم من توقف فيه، فلا يثبتها؛ لأن العقل لا يثبتها، لكن لا ينكرها؛ لأن العقل لا ينفيها، ويقول: نتوقف! لأن دلالة العقل عند هذا سلبية، إذا لم يوجب؛ يتوقف، ولم ينف!

فصار هؤلاء يحكمون العقل فيما يجب أو يمتنع على الله عز وجل.

فيتفرع على هذا: ما اقتضى العقل وَصَفَ الله به؛ وَصَفَ الله به، وإن لم يكن في الكتاب والسنة، وما اقتضى العقل نَفْيَهُ عن الله؛ نَفَوَهُ، وإن كان في الكتاب والسنة.

ولهذا يقولون: ليس لله عين، ولا وجه، ولا له يد، ولا استوى على العرش، ولا ينزل إلى السماء الدنيا... لكنهم يحرفون، ويسمون تحريفهم تأويلاً، ولو أنكروا إنكار جحد؛ لكفروا؛ لأنهم كذبوا، لكنهم ينكرون إنكار ما يسمونه تأويلاً، وهو عندنا تحريف.

والحاصل أن العقل لا مجال له في باب أسماء الله وصفاته. فإن قلت: قولك هذا يناقض القرآن، لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠]، والتفضيل بين شيء وآخر مرجعه إلى العقل، وقال عز وجل: ﴿وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]... وأشبه ذلك مما يحيل الله به على العقل فيما يثبته لنفسه وما ينفيه عن الآلهة المدعاة؟

فالجواب أن نقول: إن العقل يدرك ما يجب لله سبحانه وتعالى ويمتنع عليه على سبيل الإجمال لا على سبيل التفصيل؛ فمثلاً: العقل يدرك بأن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، لكن هذا لا يعني أن العقل يثبت كل صفة بعينها أو ينفيها، لكن يثبت أو ينفي على سبيل العموم أن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات سالماً من النقص.

فمثلاً: يدرك بأنه لا بد أن يكون الرب سمياً بصيراً؛ قال إبراهيم لأبيه: ﴿يَتَابَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢]. ولا بد أن يكون خالقاً؛ لأن الله قال: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا

يَخْلُقُ ﴿ [النحل: ١٧] ، ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٢٠].

يدرك هذا، ويدرك بأن الله سبحانه وتعالى يمتنع أن يكون حادثاً بعد العدم؛ لأنه نقص، ولقوله تعالى محتجاً على هؤلاء الذين يعبدون الأصنام: ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠]؛ إذاً يمتنع أن يكون الخالق حادثاً بالعقل. العقل أيضاً يدرك بأن كل صفة نقص فهي ممتنعة على الله؛ لأن الرب لا بد أن يكون كاملاً، فيدرك بأن الله عز وجل مسلوب عنه العجز؛ لأنه صفة نقص، إذا كان الرب عاجزاً، وعُصِي، وأراد أن يعاقب الذي عصاه، وهو عاجز؛ فلا يمكن!

إذاً؛ العقل يدرك بأن العجز لا يمكن أن يوصف الله به، والعمى كذلك، والصمم كذلك، والجهل كذلك... وهكذا على سبيل العموم ندرك ذلك، لكن على سبيل التفصيل... لا يمكن أن ندركه، فتتوقف فيه على السمع.

سؤال: هل كل ما هو كمال فينا يكون كمالاً في حق الله، وهل كل ما هو نقص فينا يكون نقصاً في حق الله؟

الجواب: لا؛ لأن المقياس في الكمال والنقص ليس باعتبار ما يضاف للإنسان؛ لظهور الفرق بين الخالق والمخلوق، لكن باعتبار الصفة من حيث هي صفة؛ فكل صفة كمال؛ فهي ثابتة لله سبحانه وتعالى.

فالأكل والشرب بالنسبة للخالق نقص؛ لأن سبيهما الحاجة،

والله تعالى غني عما سواه، لكن هما بالنسبة للمخلوق كمال، ولهذا؛ إذا كان الإنسان لا يأكل؛ فلا بد أن يكون عليلًا بمرضٍ أو نحوه، هذا نقص .

والثَّوم بالنسبة للخالق نقص؛ وللمخلوق كمال؛ فظهر الفرق .

التكبر كمال للخالق ونقص للمخلوق؛ لأنه لا يتم الجلال والعظمة إلا بالتكبر، حتى تكون السيطرة كاملة، ولا أحد ينازعه... ولهذا توعد الله تعالى من ينازعه الكبرياء والعظمة؛ قال: «من نازعني واحد منهما عذبتة»^(١).

فالمهم أنه ليس كل كمال في المخلوق يكون كمالاً في الخالق، ولا كل نقصٍ في المخلوق يكون نقصاً في الخالق، إذا كان الكمال أو النقص اعتبارياً.

هذه ستة مباحث تحت قوله: «ما وصف به نفسه»، وكلها مباحث هامة، وقدمناها بين يدي العقيدة؛ لأنه سينبني عليها ما يأتي إن شاء الله تعالى .

* قوله: «وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُوْلُهُ:» ووصف رسول الله ﷺ لربه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إما بالقول، أو بالفعل، أو بالإقرار .

(١) لما رواه مسلم (٢٦٢٠) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما، قالوا: قال رسول الله ﷺ: «العز إزاره والكبرياء رداؤه، فمن ينازعني عذبتة»، ورواه الإمام أحمد (٤١٤/٢) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

أ- أما القول؛ فكثير؛ مثل: «ربنا! الله الذي في السماء! تقدر اسمك. أمرك في السماء والأرض»، وقوله في يمينه: «لا ومقلب القلوب»^(١).

ب- وأما الفعل؛ فهو أقل من القول؛ مثل إشارته إلى السماء يستشهد الله على إقرار أمته بالبلاغ، وهذا في حجة الوداع في عرفة، خطب الناس، وقال: «ألا هل بلغت؟». قالوا: نعم. ثلاث مرات. قال: «اللهم! اشهد». يرفع إصبعه إلى السماء، وينكتها إلى الناس^(٢). فرفع إصبعه إلى السماء؛ هذا وصف الله تعالى بالعلو عن طريق الفعل.

وجاء رجل وهو يخطب الناس يوم الجمعة؛ قال: يا رسول الله! هلكت الأموال... فرفع يديه^(٣). وهذا أيضاً وصف لله بالعلو عن طريق الفعل.

وغير ذلك من الأحاديث التي فيها فعل النبي عليه الصلاة والسلام إذا ذكر صفة من صفات الله.

وأحياناً يذكر الرسول عليه الصلاة والسلام الصفة من صفات الله بالقول ويؤكد بها بالفعل، وذلك حينما تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] فوضع إبهامه على أذنه اليمنى، والتي

(١) سيأتي الحديث بطوله في بداية الجزء الثاني إن شاء الله.

(٢) رواه مسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) رواه: البخاري (١٠١٣ و ١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧)؛ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

تليها على عينه^(١)، وهذا إثبات للسمع والبصر بالقول والفعل.

وحينئذ نقول: إن إثبات الرسول عليه الصلاة والسلام
للمصفات يكون بالقول ويكون بالفعل؛ مجتمعين ومنفردين.

جـ - أما الإقرار؛ فهو قليل بالنسبة لما قبله؛ مثل: إقراره
الجارية التي سألتها: «أين الله؟». قالت: في السماء. فأقرها،
وقال: «أعتقها»^(٢).

وكإقراره الحَبْر من اليهود، الذي جاء وقال للرسول عليه
الصلاة والسلام: إننا نجد أن الله يجعل السماوات على إصبع،
والأرضين على إصبع، والثرى على إصبع... إلى آخر الحديث،
فضحك النبي ﷺ تصديقاً لقوله^(٣)، وهذا إقرار.

إذا قال قائل: ما وجه وجوب الإيمان بما وصف الرسول به
ربه، أو: ما دليله؟

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣٧٣/١٣): أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط
مسلم؛ من رواية أبي يونس عن أبي هريرة؛ رأيت رسول الله ﷺ يقرأها، يعني:
قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا...﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ
اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ويضع إصبعه.

قال أبو يونس: وضع أبو هريرة إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه.
والحديث صححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤٧٣٨).

(٢) قصة الجارية رواها مسلم (٥٣٧)؛ من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله
عنه.

(٣) رواه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦) (١٩)؛ عن عبدالله بن مسعود رضي الله
عنه.

نقول: دليله قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا بِإِيمَانِهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِنَ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]، وكل آية فيها ذكر أن الرسول عليه الصلاة والسلام مبلغ؛ فهي دالة على وجوب قبول ما أخبر به من صفات الله؛ لأنه أخبر بها وبلغها إلى الناس، وكل ما أخبر به؛ فهو تبليغ من الله، ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام أعلم الناس بالله، وأنصح الناس لعباد الله، وأصدق الناس فيما قال، وأفصح الناس في التعبير؛ فاجتمع في حقه من صفات القبول أربع: العلم، والنصح، والصدق، والبيان؛ فيجب علينا أن نقبل كل ما أخبر به عن ربه، وهو -والله- أفصح وأنصح وأعلم من أولئك القوم الذين تبعهم هؤلاء من المناطقة والفلاسفة، ومع هذا يقول: «سبحانك! لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك»^(١).

● قوله: «من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ».

الشرح:

* في هذه الجملة بيان صفة إيمان أهل السنة بصفات الله تعالى؛ فأهل السنة والجماعة يؤمنون بها إيماناً خالياً من هذه الأمور الأربعة: التحريف، والتعطيل، والتكييف، والتمثيل.

* فالتحريف: التغيير، وهو إما لفظي وإما معنوي.

(١) رواه مسلم (٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها.

والغالب أن التحريف اللفظي لا يقع، وإذا وقع؛ فإنما يقع من جاهل؛ فالتحريف اللفظي يعني تغيير الشكل؛ فمثلاً: فما تجد أحداً يقول: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» بفتح الدال؛ إلا إذا كان جاهلاً... هذا الغالب!

لكن التحريف المعنوي هو الذي وقع فيه كثير من الناس. فأهل السنة والجماعة إيمانهم بما وصف الله به نفسه خالٍ من التحريف؛ يعني: تغيير اللفظ أو المعنى.

وتغيير المعنى يسميه القائلون به تأويلاً، ويسمون أنفسهم بأهل التأويل؛ لأجل أن يصبغوا هذا الكلام صبغة القبول؛ لأن التأويل لا تنفر منه النفوس ولا تكرهه، لكن ما ذهبوا إليه في الحقيقة تحريف؛ لأنه ليس عليه دليل صحيح؛ إلا أنهم لا يستطيعون أن يقولوا: تحريفاً! ولو قالوا: هذا تحريف؛ لأعلنوا على أنفسهم برفض كلامهم.

ولهذا عبّر المؤلف رحمه الله بالتحريف دون التأويل مع أن كثيراً ممن يتكلمون في هذا الباب يعبرون بنفي التأويل؛ يقولون: من غير تأويل، لكن ما عبّر به المؤلف أولى لوجوه أربعة:

الوجه الأول: أنه اللفظ الذي جاء به القرآن؛ فإن الله تعالى قال: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، والتعبير الذي عبّر به القرآن أولى من غيره؛ لأنه أدل على المعنى.

الوجه الثاني: أنه أدل على الحال، وأقرب إلى العدل؛ فالمؤول بغير دليل ليس من العدل أن نسميه مؤولاً، بل العدل أن

نصفه بما يستحق، وهو أن يكون محرفاً.

الوجه الثالث: أن التأويل بغير دليل باطل، يجب البعد عنه والتنفير منه، واستعمال التحريف فيه أبلغ تنفيراً من التأويل؛ لأن التحريف لا يقبله أحد، لكن التأويل لين، تقبله النفس، وتستفصل عن معناه، أما التحريف؛ بمجرد ما نقول: هذا تحريف. ينفر الإنسان منه، وإذا كان كذلك؛ فإن استعمال التحريف فيمن خالفوا طريق السلف أليق من استعمال التأويل.

الوجه الرابع: أن التأويل ليس مذموماً كله؛ قال النبي عليه الصلاة والسلام: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»^(١)، وقال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فامتدحهم بأنهم يعلمون التأويل.

والتأويل ليس كله مذموماً؛ لأن التأويل له معانٍ متعددة، يكون بمعنى التفسير، ويكون بمعنى العاقبة والمآل، ويكون بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره.

(أ) - يكون بمعنى التفسير؛ كقول كثير من المفسرين عندما يفسرون الآية؛ يقولون: تأويل قوله تعالى كذا وكذا. ثم يذكرون المعنى، وسمي التفسير تأويلاً؛ لأننا أولنا الكلام؛ أي: جعلناه يؤول إلى معناه المراد به.

(١) رواه أحمد في «المسند» (٢٣٩٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٩٤/١)، وصححه أحمد شاكر، ورواه البخاري (٧٥ و ١٤٣) بلفظ: «اللهم علمه الكتاب».

(ب) - تأويل بمعنى: عاقبة الشيء، وهذا إن ورد في طلب؛ فتأويله فعله إن كان أمراً وتركه إن كان نهياً، وإن ورد في خبر؛ فتأويله وقوعه.

مثاله في الخبر قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ فالمعنى: ما ينتظر هؤلاء إلا عاقبة ومآل ما أخبروا به، يوم يأتي ذلك المُخْبَرُ به؛ يقول الذين نسوه من قبل: قد جاءت رسل ربنا بالحق.

ومنه قول يوسف لما خرَّ له أبواه وإخوته سجداً؛ قال: ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف: ١٠٠]: هذا وقوع رؤيائي؛ لأنه قال ذلك بعد أن سجدوا له.

ومثاله في الطلب قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده بعد أن أنزل عليه قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر: ١]؛ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي»؛ يتأول القرآن^(١). أي: يعمل به.

(ج) - المعنى الثالث للتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره، وهذا النوع ينقسم إلى محمود ومذموم؛ فإن دل عليه دليل؛ فهو محمود، ويكون من القسم الأول، وهو التفسير، وإن لم يدل عليه

(١) رواه: البخاري (٤٩٦٧ و ٤٩٦٨)، ومسلم (٤٨٤) عن عائشة رضي الله عنها.

دليل؛ فهو مذموم، ويكون من باب التحريف، وليس من باب التأويل.

وهذا الثاني هو الذي درج عليه أهل التحريف في صفات الله عز وجل.

مثاله قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]:
ظاهر اللفظ أن الله تعالى استوى على العرش: استقر عليه، وعلا عليه؛ فإذا قال قائل: معنى ﴿اسْتَوَى﴾: استولى على العرش؛ فنقول: هذا تأويل عندك؛ لأنك صرفت اللفظ عن ظاهره، لكن هذا تحريف في الحقيقة؛ لأنه ما دل عليه دليل، بل الدليل على خلافه؛ كما سيأتي إن شاء الله.

فأما قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]؛
فمعنى: ﴿أَنزَلَ أَمْرُ اللَّهِ﴾؛ أي: سيأتي أمر الله؛ فهذا مخالف لظاهر اللفظ، لكن عليه دليل، وهو قوله: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]؛ أي: إذا أردت أن تقرأ، وليس المعنى: إذا أكملت القراءة؛ قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأننا علمنا من السنة أن النبي عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يقرأ؛ استعاذ بالله من الشيطان الرجيم^(١)، لا إذا أكمل القراءة؛ فالتأويل

(١) لما رواه ابن أبي شيبة، والبيهقي في «سننه»، كما في «الدر المنثور» عن جبير بن مطعم: «أن النبي ﷺ لما دخل في الصلاة كَبَّرَ ثم قال: أعوذ بالله من الشيطان =

صحيح .

وكذلك قول أنس بن مالك : كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء ؛ قال : «أعوذ بالله من الخُبْثِ والخبائث»^(١) ؛ فمعنى «إذا دخل» : إذا أراد أن يدخل ؛ لأن ذكر الله لا يليق داخل هذا المكان ؛ فلهذا حملنا قوله : «إذا دخل» على : إذا أراد أن يدخل . هذا التأويل الذي دل عليه الدليل صحيح ، ولا يعدو أن يكون تفسيراً .

لذلك قلنا : إن التعبير بالتحريف عن التأويل الذي ليس عليه دليل صحيح أولى ؛ لأنه الذي جاء به القرآن ، ولأنه ألصق بطريق المحرف ، ولأنه أشد تنفيراً عن هذه الطريقة المخالفة لطريق السلف ، ولأن التحريف كله مذموم ؛ بخلاف التأويل ؛ فإن منه ما يكون مذموماً ومحموداً ؛ فيكون التعبير بالتحريف أولى من التعبير بالتأويل من أربعة أوجه .

* «ولا تعطيل» : التعطيل بمعنى التخلية والترك ؛ كقوله تعالى : ﴿وَيَبِّرْ مَعْطَلَةً﴾ [الحج : ٤٥] ؛ أي : مخلاة متروكة . والمراد بالتعطيل : إنكار ما أثبت الله لنفسه من الأسماء والصفات ؛ سواء كان كلياً أو جزئياً ، وسواء كان ذلك بتحريف أو بجحود ، هذا كله يسمى تعطيلاً .

فأهل السنة والجماعة لا يعطلون أي اسم من أسماء الله ، أو

= الرجيم .

(١) رواه : البخاري (١٤٢) ، ومسلم (٣٧٥) ؛ عن أنس رضي الله عنه .

أي صفة من صفات الله، ولا يجحدونها، بل يقرون بها إقراراً كاملاً.

فإن قلت: ما الفرق بين التعطيل والتحريف؟

قلنا: التحريف في الدليل، والتعطيل في المدلول؛ فمثلاً: إذا قال قائل: معنى قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]؛ أي: بل قوتاه. هذا محرف للدليل، ومعطّل للمراد الصحيح؛ لأن المراد اليد الحقيقية؛ فقد عطّل المعنى المراد، وأثبت معنى غير المراد. وإذا قال: بل يدها مبسوطتان؛ لا أدري! أفوض الأمر إلى الله، لا أثبت اليد الحقيقية، ولا اليد المحرف إليها اللفظ. نقول: هذا معطل، وليس بمحرف؛ لأنه لم يغير معنى اللفظ، ولم يفسره بغير مراده، لكن عطّل معناه الذي يراد به، وهو إثبات اليد لله عز وجل.

أهل السنة والجماعة يتبرؤون من الطريقتين: الطريقة الأولى: التي هي تحريف اللفظ بتعطيل معناه الحقيقي المراد إلى معنى غير مراد. والطريقة الثانية: وهي طريقة أهل التفويض؛ فهم لا يفوضون المعنى كما يقوله المفوضة، بل يقولون: نحن نقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾؛ أي: يدها الحقيقيتان ﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾، وهما غير القوة والنعمة.

فعقيدة أهل السنة والجماعة بريئة من التحريف ومن التعطيل. وبهذا نعرف ضلال أو كذب من قالوا: إن طريقة السلف هي التفويض؛ هؤلاء ضلوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السلف،

وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد، أو نقول: كذبوا على الوجهين على لغة الحجاز؛ لأن الكذب عند الحجازيين بمعنى الخطأ.

وعلى كل حال؛ لا شك أن الذين يقولون: إن مذهب أهل السنة هو التفويض؛ أنهم أخطؤوا؛ لأن مذهب أهل السنة هو إثبات المعنى وتفويض الكيفية.

وليعلم أن القول بالتفويض - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) - من شر أقوال أهل البدع والإلحاد!

عندما يسمع الإنسان التفويض؛ يقول: هذا جيد، أسلم من هؤلاء وهؤلاء، لا أقول بمذهب السلف، ولا أقول بمذهب أهل التأويل، أسلك سبيلاً وسطاً، وأسلم من هذا كله، وأقول: الله أعلم، ولا ندري ما معناها. لكن يقول شيخ الإسلام: هذا من شر أقوال أهل البدع والإلحاد!

وصدق رحمه الله. إذا تأملته؛ وجدته تكديماً للقرآن، وتجهيلاً للرسول ﷺ، واستطالة للفلاسفة.

تكذيب للقرآن؛ لأن الله يقول: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وأي بيان في كلمات لا يدري ما معناها؟! وهي من أكثر ما يرد في القرآن، وأكثر ما ورد في القرآن أسماء الله وصفاته، إذا كنا لا ندري ما معناها؛ هل يكون القرآن تبياناً لكل شيء؟! أين البيان؟!

(١) في «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٢١).

إن هؤلاء يقولون: إن الرسول ﷺ لا يدري عن معاني القرآن فيما يتعلق بالأسماء والصفات! وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام لا يدري؛ فغيره من باب أولى.

وأعجب من ذلك يقولون: الرسول ﷺ يتكلم بالكلام في صفات الله، ولا يدري ما معناه! يقول: «ربنا الله الذي في السماء»^(١)، وإذا سُئِلَ عن هذا؟ قال: لا أدري! وكذلك في قوله: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»^(٢)، وإذا سُئِلَ: ما معنى «ينزل ربنا»؟ قال: لا أدري... وعلى هذا؛ فقس.

وهل هناك قدح أعظم من هذا القدح بالرسول ﷺ، بل هذا من أكبر القدح! رسول من عند الله ليبين للناس، وهو لا يدري ما معنى آيات الصفات وأحاديثها، وهو يتكلم بالكلام ولا يدري معنى ذلك كله!

فهذان وجهان: تكذيب القرآن، وتجهيل الرسول.

وفيه فتح الباب للزنادقة الذين تناولوا على أهل التفويض، وقالوا: أنتم لا تعرفون شيئاً، بل نحن الذين نعرف، وأخذوا يفسرون القرآن بغير ما أراد الله، وقالوا: كوننا نثبت معاني للنصوص خير من كوننا أميين لا نعرف شيئاً، وذهبوا يتكلمون بما

(١) سيأتي الحديث بطوله في بداية الجزء الثاني إن شاء الله.

(٢) سيأتي الحديث بطوله في أول الجزء الثاني، وهو في البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يريدون من معنى كلام الله وصفاته!! ولا يستطيع أهل التفويض أن يردوا عليهم؛ لأنهم يقولون: نحن لا نعلم ماذا أراد الله؛ فجائز أن يكون الذي يريد الله هو ما قلتم! ففتحوا باب شرور عظيمة، ولهذا جاءت العبارة الكاذبة: «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»!

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «هذه قالها بعض الأغبياء». وهو صحيح؛ أن القائل غبي.

هذه الكلمة من أكذب ما يكون نطقاً ومدلولاً، «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم»؛ كيف تكون أعلم وأحكم وتلك أسلم؟! لا يوجد سلامة بدون علم وحكمة أبداً! فالذي لا يدري عن الطريق؛ لا يسلم؛ لأنه ليس معه علم، لو كان معه علم وحكمة؛ لسلم؛ فلا سلامة إلا بعلم وحكمة.

إذا قلت: إن طريقة السلف أسلم؛ لزم أن تقول: هي أعلم وأحكم. وإلا؛ لكنت متناقضاً.

إذا؛ فالعبارة الصحيحة: «طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم»، وهذا معلوم.

وطريقة الخلف ما قاله القائل^(١):

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا وَسَيْرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ

(١) هذان البيتان ذكرهما عبد الكريم الشهرستاني في كتابه «نهاية الإقدام في علم الكلام». ولم يُبين قائلهما. انظر: «الصواعق» لابن القيم (١/١٦٦).

فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ
 هذه الطريقة التي يقول عنها: إنه ما وجد إلا واضعاً كف
 حائر على ذقن. وهذا ليس عنده علم، أو آخر: قارعاً سن نادم؛
 لأنه لم يسلك طريق السلامة أبداً.

والرازي - وهو من كبرائهم - يقول^(١):

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
 وَأَزْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَدَى وَوَبَالُ
 وَلَمْ نَسْتَعِدْ مِنْ بَحْنِنَا طُولَ عُمُرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

ثم يقول: «لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية؛
 فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ووجدت أقرب الطرق
 طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:
 ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي:
 ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾
 [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي؛ عرف مثل معرفتي».

أهؤلاء نقول: إن طريقتهم أعلم وأحكم!؟

الذي يقول^(٢): «إني أتمنى أن أموت على عقيدة عجائز

(١) هذه الأبيات للفخر الرازي؛ ذكرها في كتابه «أقسام اللذات»، انظر «الصواعق» لابن القيم (١/١٦٧).

(٢) القائل هو أبو المعالي الجويني، انظر: «الصواعق» لابن القيم (١/١٦٧).

نيسابور»، والعجائز من عوام الناس، يتمنى أنه يعود إلى الأميات!
هل يقال: إنه أعلم وأحكم؟!

أين العلم الذي عندهم؟!

فتبين أن طريقة التفويض طريق خاطيء؛ لأنه يتضمن ثلاث
مفاسد: تكذيب القرآن، وتجهيل الرسول، واستطالة الفلاسفة! وأن
الذين قالوا: إن طريقة السلف هي التفويض. كذبوا على السلف،
بل هم يثبتون اللفظ والمعنى، ويقررونه، ويشرحونه بأوفى شرح.

أهل السنة والجماعة لا يحرفون ولا يعطلون، ويقولون
بمعنى النصوص كما أراد الله: ﴿أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:
54]؛ بمعنى: علا عليه، وليس معناه: استولى. ﴿بِيَدِهِ﴾: يد
حقيقية، وليست القوة والنعمة؛ فلا تحريف عندهم ولا تعطيل.

* «ومن غير تكيف»: (تكيف): لم ترد في الكتاب والسنة،
لكن ورد ما يدل على النهي عنها.

التكيف: هو أن تذكر كيفية الصفة، ولهذا نقول: كيف
يكيف تكيفاً؛ أي: ذكر كيفية الصفة.

والتكيف يُسأل عنه بـ (كيف)؛ فإذا قلت مثلاً: كيف جاء
زيد؟ تقول: ركباً. إذاً: كيفت مجيئه. كيف لون السيارة؟ أبيض.
فذكرت اللون.

أهل السنة والجماعة لا يكيفون صفات الله؛ مستندين في
ذلك إلى الدليل السمعي والدليل العقلي:

— أما الدليل السمعي؛ فمثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، والشاهد في قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾.

فإذا جاء رجل وقال: إن الله استوى على العرش، على هذه الكيفية... ووصف كيفية معينة. نقول: هذا قد قال على الله ما لا يعلم! هل أخبرك الله بأنه استوى على هذه الكيفية؟! لا؛ أخبرنا الله بأنه استوى، ولم يخبرنا كيف استوى. فنقول: هذا تكييف وقول على الله بغير علم.

ولهذا قال بعض السلف: إذا قال لك الجهمي: إن الله ينزل إلى السماء؛ فكيف ينزل؟ فقل: إن الله أخبرنا أنه ينزل، ولم يخبرنا كيف ينزل. وهذه قاعدة مفيدة.

دليل آخر من السمع: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: لا تتبع ما ليس لك به علم؛ ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وأما الدليل العقلي؛ فكيفية الشيء لا تدرك إلا بواحد من أمور ثلاثة: مشاهدته، أو مشاهدة نظيره، أو خبر الصادق عنه. أي: إما أن تكون شاهدته أنت وعرفت كيفيته. أو شاهدت نظيره؛ كما لو قال واحد: إن فلاناً اشترى سيارة داتسن موديل ثمان وثمانين رقم ألفين. فتعرف كيفيتها؛ لأن عندك مثلها. أو خبر صادق عنه؛

أتاك رجل صادق وقال: إن سيارة فلان صفتها كذا وكذا...
ووصفها تماماً؛ فتدرك الكيفية الآن.

ولهذا أيضاً قال بعض العلماء جواباً لطيفاً: إن معنى قولنا:
«بدون تكيف»: ليس معناه ألا نعتقد لها كيفية، بل نعتقد لها
كيفية، لكن المنفى علمنا بالكيفية؛ لأن استواء الله على العرش لا
شك أن له كيفية، لكن لا تعلم، نزوله إلى السماء الدنيا له كيفية،
لكن لا تعلم؛ لأنه ما من موجود إلا وله كيفية، لكنها قد تكون
معلومة، وقد تكون مجهولة.

سئل الإمام مالك رحمه الله عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: كيف استوى؟ فأطرق مالك برأسه حتى
علاه العرق، ثم رفع رأسه، وقال: «الاستواء غير مجهول»؛ أي:
من حيث المعنى معلوم؛ لأن اللغة العربية بين أيدينا، كل المواضع
التي وردت فيها ﴿اسْتَوَى﴾ معدّاةً بـ (على) معناها العلو. فقال:
«الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»؛ لأن العقل لا يدرك
الكيف؛ فإذا انتفى الدليل السمعي والعقلي عن الكيفية؛ وجب
الكف عنها، «والإيمان به واجب»؛ لأن الله أخبر به عن نفسه،
فوجب تصديقه، «والسؤال عنه بدعة»^(١): السؤال عن الكيفية

(١) رواه اللالكائي في «شرح السنة» (٦٦٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»
(٨٦٧)، وقال الحافظ في «الفتح» (٤٠٧/١٣): إنساده جيد، ورواه الدارمي في
«الرد على الجهمية» (١٠٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥١/٧).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد قول مالك: «وهذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ =

بدعة؛ لأن من هم أحرص منا على العلم ما سألوا عنها، وهم الصحابة، لما قال الله: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ عرفوا عظمة الله عز وجل، ومعنى الاستواء على العرش، وأنه لا يمكن أن تسأل: كيف استوى؟ لأنك لن تدرك ذلك. فنحن إذا سُئِلنا؛ فنقول: هذا السؤال بدعة.

وكلام مالك رحمه الله ميزان لجميع الصفات؛ فإن قيل لك مثلاً: إن الله ينزل إلى السماء الدنيا؛ كيف ينزل؟ فالنزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. والذين يسألون: كيف يمكن النزول وثلاث الليل يتنقل؟! فنقول: السؤال هذا بدعة، كيف تسأل عن شيء ما سأل عنه الصحابة، وهم أحرص منك على الخير وعلى العلم بما يجب لله عز وجل، ولسنا بأعلم من الرسول عليه الصلاة والسلام؛ فهو لم يعلمهم. فسؤالك هذا بدعة، ولولا أننا نحسن الظن بك؛ لقلنا ما يليق بك بأنك رجل مبتدع.

والإمام مالك رحمه الله قال: «ما أراك إلا مبتدعاً»، ثم أمر به فأخرج؛ لأن السلف يكرهون أهل البدع وكلامهم واعتراضاتهم وتقديراتهم ومجادلاتهم.

فأنت يا أخي عليك في هذا الباب بالتسليم؛ فمن تمام

= مالك، وقد رُوي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس في إسناده مما يعتمد عليه، وهكذا سائر قولهم يوافق مالك «مجموع الفتاوى» (٣٦٥/٥).

الإسلام لله عز وجل ألا تبحث في هذه الأمور، ولهذا أحذركم دائماً من البحث فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته على سبيل التعنت والتنطع والشيء الذي ما سأل الصحابة عنه؛ لأننا إذا فتحنا على أنفسنا هذه الأبواب؛ انفتحت علينا الأبواب، وتهدمت الأسوار، وعجزنا عن ضبط أنفسنا؛ فلذلك قل: سمعنا وأطعنا وآمنا وصدقنا؛ آمنا وصدقنا بالخبر، وأطعنا الطلب، وسمعنا القول؛ حتى تسلم!

وأى إنسان يسأل فيما يتعلق بصفات الله عن شيء ما سأل عنه الصحابة؛ فقل كما قال الإمام مالك؛ فإن لك سلفاً: السؤال عن هذا بدعة. وإذا قلت ذلك؛ لن يلح عليك، وإذا ألح؛ فقل: يا مبتدع! السؤال عنه بدعة، اسأل عن الأحكام التي أنت مكلف بها، أمّا أن تسأل عن شيء يتعلق بالرب عز وجل وبأسمائه وصفاته، ولم يسأل عنه الصحابة؛ فهذا لا نقبله منك أبداً!

وهناك كلام للسلف يدل على أنهم يفهمون معاني ما أنزل الله على رسوله من الصفات؛ كما نُقل عن الأوزاعي وغيره؛ نقل عنهم أنهم قالوا في آيات الصفات وأحاديثها: «أمروها كما جاءت بلا كيف»^(١)، وهذا يدل على أنهم يشبتون لها معنى من وجهين:

أولاً: أنهم قالوا: «أمروها كما جاءت»، ومعلوم أنها ألفاظ جاءت لمعاني، ولم تأت عبثاً، فإذا أمرناها كما جاءت؛ لزم من

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح السنة» (٨٧٥).